المحور الثاني: الاتجاهات الحديثة للتكتلات الاقتصادية الاقليمية

المحاضرة الخامسة: مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي الاقليمي

يعتبر مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي من المفاهيم الاقتصادية التي لم تحظ باتفاق عام بين الاقتصاديين، ويرجع هذا الاختلاف بشكل عام إلى التباين في وجهات نظر هؤلاء الاقتصاديين حول درجة ونوع التعاون القائم بين الدول المختلفة وحول الأسباب والدوافع التي يراد الوصول إليها والوسائل التي تستخدم من أجل تحقيقها، إضافة إلى اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء في المشروع التكاملي.

يشير اصطلاح التكامل الاقتصادي الإقليمي في الفكر الاقتصادي التكاملي إلى:

العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض التجارة القائمة بين مجموعة من الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي، والتي في مقدمتها إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وكذلك إزالة العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين سياسات التكامل المختلفة.

نستعرض فيما يلي أهم التعريفات التي وضعها الاقتصاديون الرواد في التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول:

تعريف تينبرجن "Tinbergen"(1954)

قدم "تنبرجن" أحد التعريفات الأولى للتكامل، وقد فرق بين نوعين من التكامل، التكامل السالب والتكامل الموجب حيث يشير التكامل السالب إلى الحالة التي يتم بمقتضاها إلغاء كافة القوانين التمييزية والتقييدية وتحرير المعاملات الاقتصادية، أما التكامل الموجب يتضمن عملية تعديل وتنسيق ووضع السياسات الاقتصادية والإدارية

ويرى "تينبرجن" أن التكامل هو خلق الهيكل المناسب للاقتصاد العالمي حيث يتم إزالة كافة العوائق المصطنعة أمام التبادل مع إدخال العناصر اللازمة للتنسيق والتوحيد بصورة تدريجية، فهو ينظر إلى تحرير التجارة بين مجموعة من الدول على أنه وسيلة لتحقيق عامل تساوي أسعار عناصر الإنتاج في حالة تطابق مجموعة معينة من الشروط (سيادة المنافسة الكاملة، تشابه أنماط الطلب العالمي، تشابه دوال الإنتاج عالميا)، إلا أن تواجد هذه الشروط في الواقع يعد أمرا بعيد المنال

تعريف بلاسا
(1973)"Balassa"

اعتمد "بلاسا" في تعريفه للتكامل الاقتصادي الإقليمي على مناقشة التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقاتها بسياسات حرية التجارة الخارجية، إذ يذهب "بلاسا" إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي، والتكامل حسبه يأخذ مراحل متسلسلة إذ أن المرحلة الأولى هي تكامل تجاري حيث ينطوي على منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، ثم يليه المستوى الثاني ويشمل أسواق عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) لتكون السوق المشتركة، ثم يليه المستوى الثالث ليشمل تكامل السياسات الاقتصادية ليصل إلى الاتحاد الاقتصادي، وأن هذا التسلسل يرجع إلى الجهد اللازم والوقت الكافي الذي تتطلبه كل مرحلة من جهة وإلى المنافع التي تعود على الدول الأطراف في المشروع التكاملي من كل مرحلة منجزة مما يزيد في تقوية وتنمية دوافعها لانجاز المراحل الموالية من جهة أخرى

ويثير التعريف الذي قدمه "Balassa" نقطتين هامتين: هو أن التكامل يمكن النظر إليه كعملية وكحالة، فالتكامل بوصفه عملية (زاوية ديناميكية) فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول وطنية مختلفة، وهنا يتم التأكيد على وسائل التكامل وهدفه، وإذا تم النظر إلى التكامل بوصفه حالة (زاوية استاتيكية) فإنه يمكن القول بأنه يتمثل في اختفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات الوطنية، أي التركيز على النتيجة التي تم تحقيقها والوصول إليها من خلال التكامل

تعريف هندرسون
Handerson

يرى "هندرسون" أن التكامل الاقتصادي يشير إلى العملية التي تصبح بمقتضاها اقتصاديات الدول الأعضاء أكثر تكاملا بما يعني الاتجاه إلى إضعاف الأهمية الاقتصادية للحدود السياسية، ويميز "هندرسون" بين ثلاث مناهج للتكامل هي:

- التكامل الأحادي: وفي هذا الإطار تقرر الحكومات على مسئوليتها ولمصلحتها الخاصة انتهاج سياسات تحرير التجارة في مواجهة باقي العالم.
- التكامل الجماعي: وفي هذا الخصوص تتفق دولتان أو أكثر على انتهاج سياسات لتحرير التجارة والاتفاق على بعض الترتيبات الإقليمية فيما بينها.
- التكامل متعدد الأطراف: وهو يتمثل في الاتفاق على نظام دولي لتحرير التجارة ومثالا على ذلك ما تم في جولات "الجات" ومن بعدها منظمة التجارة العالمية

من خلال استعراض المفاهيم والتعريفات السابقة للتكامل الاقتصادي يمكن التوصل إلى نتيجتين هامتين:

- أولهما: أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمولية لأنها ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار شكلية في اقتصاديات الأعضاء في المشروع من خلال نقل الاختصاصات وسلطة صنع القرار في مجالات معينة من الدولة إلى هيئات ومؤسسات إقليمية واستغلال الإمكانات البشرية والموارد المادية بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية تتعدى نطاق الحدود الوطنية.

- ثانيهما: أنه من الصعوبة بمكان الوصول إلى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي، إلا أنه يمكن عرض مفهوم شمولي يوحد له تفسيران أساسيان مختلفان هما:

المفهوم الاستاتيكي: وقد تركز حول تحرير التجارة وتقوية العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاديات المشاركة لتؤثر على المتغيرات الاقتصادية تجاه المساواة في أسعار البضائع وخدمات عوامل الإنتاج وستنعكس تأثيرات ذلك على الدخل والاستهلاك وأسعار الصرف.

المفهوم الديناميكي: ويتضمن دمج اقتصاديات معينة لبناء مجموعة اقتصادية أوسع مترابطة ومرتبطة باستغلال أعلى من الأعضاء ووحداتهم الاقتصادية.

الفرق بين التكامل الإقليمي والتعاون الإقليمي:

يقع الفرق بين التكامل الإقليمي والتعاون الإقليمي في الكيف والكم معا. فإذا كان الهدف من التعاون الاقتصادي هو مجرد التقليل من أثر العقبات والمشكلات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية (تسهيل عمليات التبادل الدولي)، فإن التكامل الاقتصادي يتضمن كما سبق توضيحه إزالة العقبات وحل المشكلات بالصورة التي تزيد من فاعلية العلاقات الاقتصادية بين الدول.

فالتعاون هو مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة التي تسمح بالبناء الاقتصادي وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين جغرافيا.

وفي إطار التعاون الاقتصادي تحتفظ الوحدات الاقتصادية المكونة للدول المتعاونة اقتصاديا بخصائصها المتميزة واستقلاليتها. وفي الغالب يتم توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين عدد من الدول ويتم فيها تحديد مجالات التعاون ومدة هذه الاتفاقية والتسهيلات التي تقدمها كل دولة وغيرها من الأمور التي تتضمنها الاتفاقية.

مقومات التكامل الاقتصادي الاقليمي:

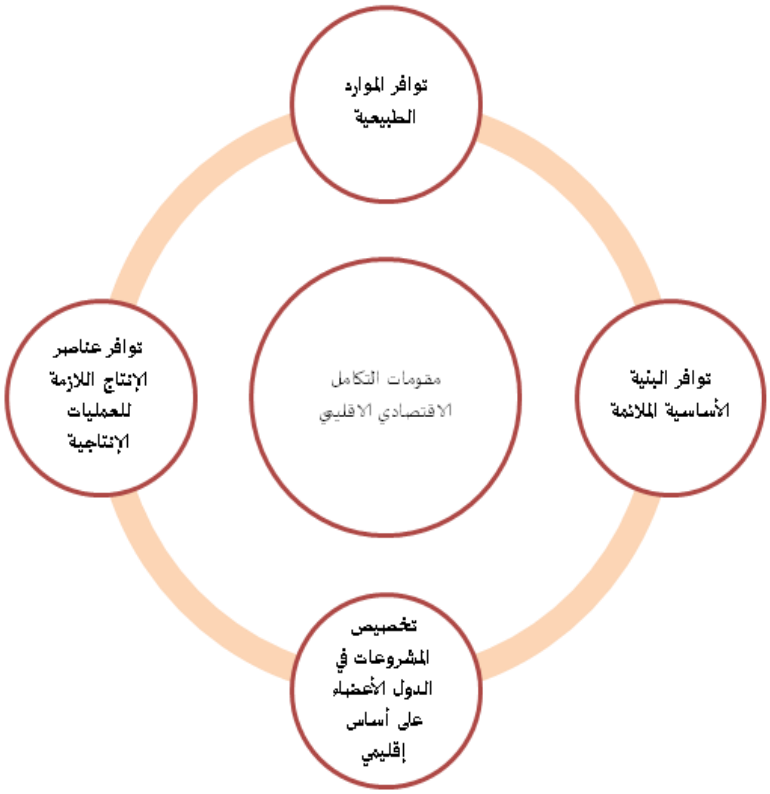

ويضاف إلى هذه المقومات أن يكون هناك خلفية اجتماعية وثقافية مشتركة وضرورة التجاور. والترابط والامتداد الجغرافي وتوفر حد أدنى من التجانس السياسي وحماية المزايا الاقتصادية المرتقبة والدفاع عنها، ووجود قطب أساس. للالتفاف دول التكتل حوله، حيث اشترط البعض ضرورة وجود نواة من الدول المتجانسة التي تبدأ عملية التكامل الاقتصادي في إقليم معين، كما اشترط البعض الاخر لقيام التكامل الاقتصادي ونجاحه الاتفاق على مؤسسات اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي وكذلك الاتفاق على آلية توزيع المنافع والتعويض عن الأضرار الناجمة عن التكامل الاقتصادي.

إجراءات التكامل الاقتصادي الاقليمي:

لا يعتبر توافر المقومات السابقة كافيا لقيام تكامل اقتصادي إقليمي بين مجموعة من الدول ونجاحه، ذلك أن هناك جانب من الإجراءات والسياسات الضرورية يجب اتخاذها، وتتمثل تلك الإجراءات فيما يلي:

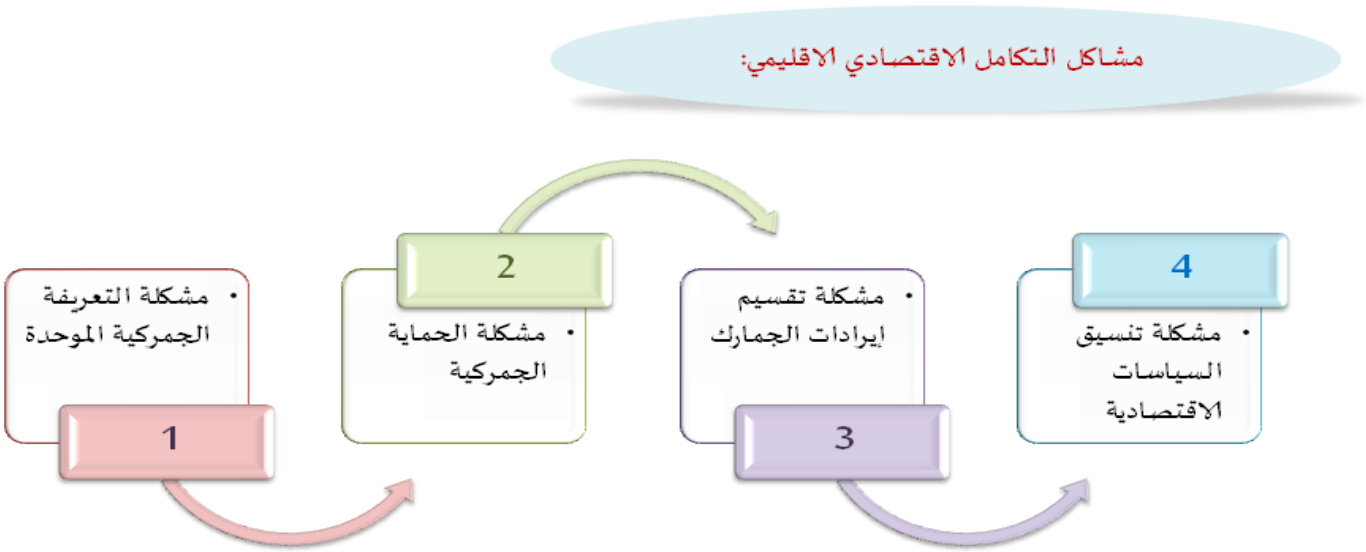

بالإضافة إلى هذه المشاكل والتي تعتبر المشاكل الأساسية لقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية هناك مشاكل أخرى يعتبر تجاوزها عنصرا أساسيا لنجاح التكامل الاقتصادي ومن أهم هذه المشاكل:

أ- التنازل عن بعض السلطات العامة والمصالح الخاصة: إن قيام التكتل الاقتصادي يتطلب من الدول أن تتنازل عن بعض سلطاتها على الهيئات والمؤسسات التي تملكها وتديرها ومن هنا نجد أنه في ظل سيادة كل دولة فإنه يصعب عليها أن تتخلى عن حق اكتسبته خاصة إذا ترتب على قيام التكتل أن تنتقل سلطتها التي كانت تمارسها على مواردها إلى هيئات من أفراد خارج الوطن.كما أنه في ظل مشاركة الدول في أي تكتل يلاحظ وجود بعض الأفراد الذين يتمتعون بمزايا واحتكارات تخدم مصالحهم الخاصة، ومما لا شك فيه أن تكوين التكتل يترتب عليه ضرورة تخلي هؤلاء الأفراد عن تلك المزايا ومن الطبيعي أن يتعارض هذا الأمر مع المصالح الشخصية لبعض الأفراد ودوافعهم.

ب- تباين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية: تطبق كل دولة نظاما اقتصاديا خاصا بها وتتميز به عن بقية الدول، ويتمثل هذا النظام في مدى مشاركة كلا من القطاع الخاص والعام في النشاط الاقتصادي ونسبة كلا منهما في تحقيق الناتج المحلي والقدر المخطط لتنفيذ الاستثمارات المدرجة في إطار الخطط التي تضعها الدول لتسيير نشاطها الاقتصادي وكذلك مستويات الأجور والخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها بغرض تحقيق الرفاهية الاقتصادية لهم، وكذلك حقوق العمال ومدى قوة النقابات العمالية وتأثيرها وقدرتها على تحديد مستويات الأجور وكذلك نظام الأسعار والضرائب وأنظمة التأمينات الاجتماعية، كما أن لكل دولة هيكل اجتماعي يميزها، وهذا الهيكل الاجتماعي يتمثل في العادات والتقاليد السائدة بالإضافة إلى اللغة والدين.

ج- تفاوت الموارد والطاقات: تمتلك كل دولة مجموعة من الموارد الطبيعية والتي تختلف من دولة إلى أخرى، كما أن كل دولة تتبع سياسات مختلفة بشأن استخدام تلك الموارد ينتج عنه اختلاف مستويات تطور البنية الأساسية التي تملكها كل دولة، كما أن لكل دولة مواردها البشرية تختلف عن بقية الدول من حيث العدد والمهارة والولاء للوطن، ومما لا شك فيه أن هذا النوع من الموارد على درجة كبيرة من الأهمية في تحقيق الدولة لتقدمها الاقتصادي.